أكد أنه لن يضحي بالوظائف لحماية البيئة

ترامب: لن نتعامل مع سفير بريطانيا

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

واشنطن – «وكالات»: أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الإثنين أنه لن يجري من الآن فصاعداً أي اتصال بالسفير البريطاني في واشنطن كيم داروش، وذلك في أعقاب تسريب مذكرات دبلوماسية أرسلها السفير إلى لندن وتضمنت تشكيكا بقدرات ترامب على الحكم.

وقال ترامب في تغريدة الاثنين «أنا لا أعرف السفير، لكنه غير محبوب في الولايات المتحدة ولا ينظر اليه هنا بشكل جيد. لن يكون لي معه أي اتصال».

وتأتي تغريدة ترامب بعد يومين على قيام صحيفة «ميل أون صنداي» بنشر مذكرات أرسلها السفير الى مسؤولين في لندن يعتبر فيها أن الرئيس الأمريكي «يفتقر الى الكفاءة».

كما جدد ترامب تنديده بطريقة إدارة رئيسة الحكومة البريطانية تيريزا ماي لعملية بريكست، وحملها مسؤولية «الفوضى» القائمة حاليا، معربا عن سروره لرحيلها القريب.

وقال ترامب في تغريدته «لدي ملاحظات كثيرة على طريقة ادارة المملكة المتحدة ورئيسة الحكومة تيريزا ماي للبريكست»، مضيفا «لقد قلت لها ما كان يجب القيام به، لكنها قررت التصرف بشكل مختلف».

وتابع قائلاً ان «الخبر السعيد بالنسبة للمملكة المتحدة الرائعة أنه سيكون لها رئيس جديد للحكومة».

من جهة أخرى تعهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاثنين بالدفاع عن البيئة، لكنه قال إنه لن يضحي بالوظائف، حيث سعى لتوصيل رسالة إيجابية بشأن سجله في مجال البيئة وسط استطلاعات تظهر انه يتباطئ في الاستجابة للقضية.

ويقود ترامب جهوداً للتراجع أو إعادة النظر في اتفاقيات وقواعد تتعلق بالبيئة، اعتمدتها إدارة الرئيس السابق باراك اوباما، الأمر الذي يقول ترامب إنه إيجابي للاقتصاد، ولكن منتقدين يشيرون إلى انه قد يلحق اضرارا بالبيئة، ويسمح للشركات الكبرى بالنجاة من العقوبة.

وقال ترامب في كلمة القاها في البيت الأبيض، الإثنين: «سندافع عن الوظائف الأمريكية، وسندافع عن البيئة لكننا سندافع عن السيادة الأمريكية كذلك».

واستغل ترامب الخطاب لانتقاد ما وصفه بـ «اتفاقية باريس للمناخ غير العادلة وغير الفعالة والمكلفة للغاية»، التي انسحب منها. وانتقد ما يسمى بـ«الاتفاق الأخضر الجديد» الذي اقترحه الديمقراطيون التقدميون، واصفاً إياه بغير قابل للتنفيذ.

من ناحية أخرى يستضيف البيت الأبيض هذا الأسبوع قمة لمنصات وسائل التواصل الاجتماعي، يرجح أن يستغلها الرئيس دونالد ترامب لشن هجوم جديد على شركات الإنترنت الكبرى في «سيليكون فالي» التي لم يتلق بعضها، خاصة فيس بوك وتويتر، دعوة لحضورها.

وقدم البيت الابيض تفاصيل قليلة عن هذا اللقاء المقرر الخميس مع «قادة العالم الرقمي» لمناقشة «الفرص والتحديات في بيئة الإنترنت اليوم».

وتتزامن القمة مع تصعيد ترامب اتهاماته لمنصات الانترنت الكبرى بـ«التحيز»، مدعيا ان المسؤولين عن هذه المنصات يقمعون الأصوات المحافظة، رغم العدد الكبير لمتابعيه على التواصل الاجتماعي.

واكدت فيس بوك الإثنين انها غير مدعوة، فيما امتنعت تويتر عن التعليق، لكن تقارير إعلامية ذكرت انها استُبعدت أيضا.

في المقابل تردد أن من بين المدعوين مؤسس شركة «بروجكت فيريتاس»، وهي مجموعة ناشطة تدعي انها تخترق شركات التكنولوجيا لتثبت المزاعم بتحيزها، وفق بريد إلكتروني من المجموعة.

وذكرت صحيفة واشنطن بوست أن مجموعات نشطة أخرى، قيد الوصول إليها عبر الإنترنت، مدرجة في قائمة الضيوف.

ومن بين هذه المجموعات «برايدجر بو» التي تروج لمقاطع فيديو تبرز العنف الإسلامي، و«تيرنينغ بوينت يو اس إيه» التي تزعم أن الجامعات الأمريكية تقدم المصالح اليسارية على غيرها.

ويأتي هذا اللقاء وسط موجة من الانتقادات لشركات التكنولوجيا الكبرى ليس من ترامب وحلفائه فحسب، بل أيضا من نقاد آخرين يزعمون انها كبرت أكثر مما يجب، وسط مكافحة هذه الوسائط الاجتماعية لخطاب الكراهية المنتشر على منصاتها.

ورفضت شركات التكنولوجيا الكبرى بشدة أي ادعاءات بتحيزها سياسيا، بحجة أن أي تحيز سينعكس سلباً على أعمالها.

من جهة أخرى قال أعضاء ديمقراطيون في الكونغرس الأمريكي يوم الإثنين، إنهم يستغلون دعوى قضائية للمطالبة بالحصول على وثائق من شركات مملوكة للرئيس دونالد ترامب، على أمل إثبات انتهاكها لمواد الدستور الأمريكي المعنية بمكافحة الفساد.

وذكرت مجموعة من 200 مشرع ديمقراطي في بيان انهم أصدروا، في إطار دعوى أمام محكمة اتحادية، 37 مذكرة إلى منظمة ترامب وكيانات أخرى طلباً لمعلومات بشأن مدفوعات من حكومات أجنبية قبلتها عقارات في إمبراطوريته العقارية.

وتطلب المذكرات أيضاً معلومات بشأن علامات تجارية حصلت عليها شركات ترامب من حكومات أجنبية.

وقال ريتشارد بلومنتال السناتور عن كونيتيكت والمدعي الرئيسي في الدعوى «هدفنا بسيط ومباشر– الا وهو منع الرئيس ترامب من وضع لافتة "للبيع" باللغة الروسية على باب المكتب البيضاوي».

وأضاف أن السياسيين يستهدفون «مجموعة محددة من الوثائق» لضمان ألا يتمكن ترامب مرة أخرى من التنصل من مسؤولياته الدستورية.

ولم ترد وزارة العدل الأمريكية، التي تمثل ترامب في الدعوى، على طلب للتعليق.

ويحتفظ ترامب، وهو مطور عقاري ثري، بملكية شركاته لكنه تخلى عن إدارة شؤونها اليومية لأبنائه. غير أن منتقدين يقولون إن هذا ليس ضمانا كافيا.

كان الديمقراطيون قد رفعوا في عام 2017 دعوى قضائية تزعم أن ترامب يتربح بشكل غير قانوني من شركاته بطرق مختلفة، منها عن طريق الحصول على مدفوعات من مسؤولي حكومات أجنبية يقيمون في عقاراته.

«الخارجية» الأمريكية توافق على بيع أسلحة لتايوان بـ 202 مليار دولار

آليات أمريكية

واشنطن – «وكالات»: أعلن البنتاغون الإثنين أن وزارة الخارجية الأمريكية وافقت على بيع تايوان أسلحة بقيمة 2.2 مليار دولار، تشمل خصوصا دبابات أبرامز وصواريخ ستينغر.

وقالت «وكالة التعاون الدفاعي والأمني» التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية في بيان، إنها أخطرت الكونغرس بهذه الصفقة التي تشمل بالدرجة الأولى 108 دبابات من طراز «أم1إيه2تي أبرامز» و250 صاروخ أرض–جو قصير المدى من طراز «ستينغر».

ولدى الكونغرس مهلة 30 يوما للاعتراض على هذه الصفقة، وهو أمر غير مرجّح بالمرّة.

من ناحية أخرى حضت الصين أمس الثلاثاء، الولايات المتحدة على الإلغاء الفوري لصفقة بيع أسلحة لتايوان بـ 2.2 مليار دولار، تشمل دبابات، وصواريخ مضادة للطائرات.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية غينغ شوانغ، إن «صفقة الأسلحة الأمريكية لتايوان خرق صارخ لمبدأ الصين الواحدة، وتدخل فاضح في شؤوننا الداخلية، يقوض سيادة الصين، ومصالحها الأمنية».

محكمة أمريكية: لا يحق لترامب حظر متابعيه على تويتر

واشنطن – «وكالات»: أيدت محكمة استئناف أمريكية أمس الثلاثاء حكماً لمحكمة أدنى درجة في عام 2018 قال إنه لا يحق للرئيس دونالد ترامب حظر أشخاص من متابعة حسابه على تويتر.

ورأت المحكمة أن التعديل الأول للدستور لا يسمح لترامب «باستبعاد أشخاص من حوار عبر الانترنت المفتوح بطريقة أو بأخرى لأنهم عبروا عن آراء «لا يتفق معها».

ولم يرد أي تعليق على الفور من البيت الأبيض أو وزارة العدل أو تويتر.

وحظر ترامب العام الماضي بعض الأشخاص الذين رفعوا دعاوى لإلغاء الحظر عن حساباتهم.

روسيا تهدد بفرض عقوبات جديدة على جورجيا بعد إهانة بوتين

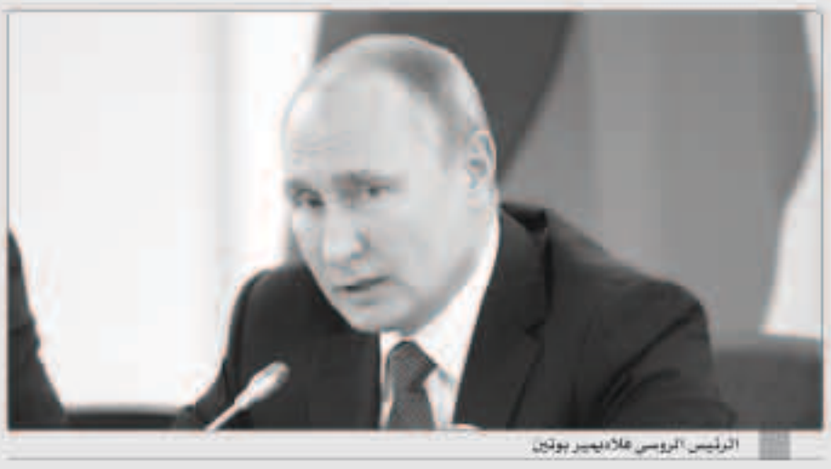
الرئيس الروسي فلاديمير بوتين

موسكو – «وكالات»: دعا سياسيون روس الإثنين إلى فرض عقوبات جديدة ضد جورجيا، بعد أن أساء صحفي جورجي إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على الهواء، في الوقت الذي تزداد فيه العلاقات المتوترة بالفعل بين البلدين سوءا.

وكان تم فرض حظر على تصدير النبيذ والمياه المعدنية الشهيرة «بورجومي» ضمن عقوبات طالب بها أعضاء البرلمان الروسي، بعد أن سب الإعلامي البارز جيورجي جابونيا بوتين وأسرته بألفاظ بذيئة، عبر قناة «روستافي 2».

وهناك عقوبة أخرى مطروحة وهي حظر الأقلية الجورجية الكبيرة في روسيا من تحويل أموال إلى أسرهم في جورجيا.

ووصف المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف تصريحات جابونيا بأنها «وصمة عار كبيرة على الشعب الجورجي».

وأدان هذه التعليقات حتى بعض معارضي بوتين في جورجيا. وانطلقت احتجاجات ضد جابونيا وجرى تعليق بث البرنامج الذي أذيعت تصريحاته عبره.

وكانت رئيسة جورجيا سالومي زورابيشفيلي من بين منتقدي جابونيا، بينما وصف الرئيس الجورجي السابق ميخائيل ساكاشفيلي، المقيم حاليا في المنفى بأوكرانيا، الواقعة بأنها «اندفاع مبتذل وغير مدروس».

وذكر رئيس البرلمان فياتشيسلاف فولودين في موسكو، إنه سيتم تقديم طلب رسمي بفرض هذه العقوبات إلى الحكومة اليوم الثلاثاء.

ويأتي التهديد بعقوبات جديدة بعدما دخل حيز التنفيذ حظر روسي على تسيير الرحلات الجوية مع الجارة جورجيا يوم الإثنين.

ونقلت وكالة «تاس» الروسية الرسمية عن وزارة النقل أن الحظر سيستمر حتى تقدم شركة الخطوط الجوية الجورجية وشركة طيران «ماي واي» لروسيا برنامجا لسلامة الطيران لتتم مراجعته واستصدار موافقة عليه.

ونقلت الوكالة عن الكسندر فولكوف المتحدث باسم وزارة النقل القول إنه يتعين على جورجيا أيضا دفع رسوم مقابل خدمات الملاحة الجوية.

وكان بوتين قد أصدر مرسوماً الشهر الماضي بتعليق الرحلات، رداً على احتجاجات مناهضة لروسيا شهدتها العاصمة الجورجية تبليسي وأصيب خلالها أكثر من مئتي شخص.

تجدر الإشارة إلى وجود مشاعر قوية مناهضة لروسيا في جورجيا، وعادة ما تكون القوى السياسية حساسة إزاء أي مؤشرات لاستعادة روسيا لنفوذها. ووقعت المصادمات خلال احتجاجات على زيارة وفد روسي للبلاد.

وكانت روسيا قد هزمت القوات الجورجية في حرب قصيرة وقعت عام 2008 بسبب منطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية الجورجيتين الانفصاليتين. وتعترف روسيا بهما كدولتين مستقلتين. إلا أنها في الواقع تحتفظ بالسيطرة الفعلية عليهما.

رئيسة هونغ كونغ: مشروع قانون تسليم المطلوبين «كأن لم يكن»

«وكالات»: أعلنت الرئيسة التنفيذية لهونغ كونغ كاري لام، اليوم الثلاثاء، إن مشروع القانون الذي يسمح بتسليم المطلوبين إلى الصين بات «كأن لم يكن»، رافضة للضغط الشعبي والاحتجاجات الحاشدة التي استمرت أسابيع في المركز المالي الآسيوي، حسبما أفادت وكالة أنباء بلومبرغ.

وقاومت لام دعوات سحب مشروع القانون على مدار أسابيع، رغم المسيرات التاريخية والاحتجاجات العنيفة في بعض الأحيان، بما في ذلك نهب المجلس التشريعي للمدينة.

يشار إلى أنه خلال الشهر الماضي، شهدت هونغ كونغ أكبر احتجاجات لها منذ ثلاثة عقود، ضد مشروع قانون تسليم المطلوبين، وسط مخاوف من المواطنين من تآكل الحريات المكفولة لهم عندما سلمت بريطانيا المدينة إلى الصين في عام 1997.

«الأوروبية لحقوق الإنسان» تدين تركيا لانتهاكها الحق في تأييد الأكراد

قضاة في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

«وكالات»: قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بانتهاك تركيا حرية تعبير المعارض الكردي صلاح الدين دميرتاش، بإدانته جنائيا بسبب وجهة نظره في مقابلة تلفزيونية.

وقالت المحكمة: «بعد التحقق من تصريحات تلفزيونية للزعيم المؤيد للقضية الكردية صلاح الدين دميرتاش في 2005، رأت أنه لا يمكن النظر للتصريحات بمجموعها على أنها تتضمن دعوة لاستخدام العنف، أو دعوة للمقاومة المسلحة أو التمرد، ولا يمكن اعتبارها خطاباً محرضاً على الكراهية».

وترأس صلاح الدين دميرتاش سابقاً حزب الشعوب الديموقراطي، وسجن في نوفمبر 2016، واتهم بقيادة «منظمة إرهابية».

ومن المقرر أن تبدأ محاكمته الثلاثاء المقبل في تركيا.

وتطالب المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان منذ الخريف الماضي، بإطلاق سراحه لكن دون جدوى.

وفي نوفمبر 2018، أمرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تركيا بإطلاق سراح دميرتاش «في أسرع وقت ممكن»، معتبرةً أن توقيفه يندرج في سياق «الهدف غير المعلن... بخنق التعددية في تركيا».

ورفض الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، القرار الصادر عن المحكمة الأوروبية معتبراً أنه غير ملزم.

ويتهم أردوغان حزب الشعوب الديموقراطي بأنه الواجهة السياسية لحزب العمال الكردستاني، وهي جماعة مسلحة غير قانونية، تصنفها أنقرة وحلفاؤها الغربيون «إرهابية».

ونظرت المحكمة الأوروبية، اليوم الثلاثاء، في شكوى أخرى من دميرتاش تتعلق بتهم تعود إلى 2010، مرتبطة بتصريحات له عبر الهاتف في برنامج تلفزيوني، بصفته «رئيساً لجمعية حقوق الإنسان ومتحدثاً باسم المنتدى الديموقراطي في دياربكر» في ذلك الوقت.

ودعا دميرتاش يومها «السلطات والرأي العام إلى الأخذ بالاعتبار الدور الذي يمكن لعبدالله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني المسجون، أن يلعبه في التوصل لحل سلمي للمسألة الكردية، وكذلك إلى تحسين شروط سجنه».

وأدين دميرتاش بعد تلك التصريحات «بالدعاية لصالح منظمة إرهابية».

ورأت المحكمة بالإجماع أن «الإجراءات الجنائية ضد المشتكي، بتهم الدعاية لصالح منظمة إرهابية، لم تستجب لحاجة اجتماعية ملحة، ولم تكن متناسبة مع الأهداف القضائية المستهدفة ولم تكن، بالتالي، ضرورية في مجتمع ديموقراطي».

والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، هي الجهاز القضائي لمجلس أوروبا ومقرها ستراسبورغ.

ولا يمكن أن يلجأ إليها أي مواطن إلا بعد استنفاد كل السبل القضائية الأخرى في بلاده.

وأدينت تركيا بدفع تعويضات بـ 2500 يورو عن الضرر المعنوي للمعارض الكردي، وألف يورو رسوم قانونية.

«طالبان» تتعهد بالمشاركة في إعداد «خارطة طريق للسلام»

عناصر من «طالبان»

كابول – «وكالات»: تعهّدت حوالى 70 شخصية أفغانية تمثّل كلاً من حركة طالبان والحكومة والمعارضة والمجتمع المدني، في بيان صدر في ختام محادثات سلام يومي الأحد والإثنين إعداد «خارطة طريق للسلام» في البلد الغارق في الحرب.

وللوصول إلى هذا الهدف وعد المندوبون الأفغان بـ«الحدّ من العنف» والعمل على عودة المهجرين ورفض تدخّل القوى الإقليمية في الشؤون الداخلية الأفغانية.

وبحسب البيان الختامي الصادر عن الاجتماع فإنّ المشاركين تعهّدوا «ضمان حقوق المرأة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية، وفقاً للإطار الإسلامي للقيم الإسلامية».

وقالت المديرة التنفيذية لـ«شبكة النساء الأفغانيات» ماري أكرمي لوكالة فرانس برس إنّ «هذا ليس اتفاقاً، إنّه أساس لبدء النقاش».

وأضافت «الجيّد في هذا هو أنّ الطرفين اتّفقا».